

Distr.: General
3 September 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والثلاثون

٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

موجز ورقات المعلومات الواردة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن

الصين**

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

١- أُعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢١/١٦، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. ويتضمن التقرير موجزاً لورقات معلومات مقدمة من ١٢٢ جهة من الجهات صاحبة المصلحة^(١) إلى الاستعراض الدوري الشامل، وهي معروضة في شكل موجز تقيداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة

ألف - نطاق الالتزامات الدولية^(٢) والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان^(٣)

٢- أوصت منظمة التضامن المسيحي حول العالم الصين بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية^(٤). وحثتها الورقة المشتركة ٣٥ على تحديد مهلة زمنية مفصلة للتصديق على العهد الدولي المذكور بحلول عام ٢٠٢٠^(٥). وأوصتها منظمة البقاء الثقافي (Cultural Survival) بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩^(٦).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

** لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-14507(A)



* 1 8 1 4 5 0 7 *

٣- ودعت الرابطة الصينية للتفاهم الدولي (Chinese Association for International Understanding) الحكومة إلى التحوار والتعاون بشكل بناء في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز الحكومة العالمية لمسألة حقوق الإنسان، وتيسير تقدم قضية حقوق الإنسان الدولية بشكل دائم وفعال^(٧).

باء- الإطار الوطني لحقوق الإنسان^(٨)

٤- أكدت منظمة العفو الدولية أن الصين لم تحرز أي تقدم في مجال إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وأعربت أيضاً عن قلقها إزاء هيكلية "الأمن القومي" القانونية التي تشمل قانون مكافحة التجسس وقانون الأمن القومي وقانون مكافحة الإرهاب وقانون إدارة المنظمات غير الحكومية الأجنبية وقانون الأمن السبراني وقانون المخابرات الوطنية واللوائح المتعلقة بالشؤون الدينية. وتستخدم هذه القوانين واللوائح مفاهيم ضبابية وواسعة للغاية عن الأمن القومي، وتمنح السلطات فعلياً صلاحيات غير محدودة، ولا تشتمل على أي ضمانات للحماية من الاعتقال التعسفي وانتهاكات الحق في الخصوصية وحرية التعبير، ويمكن أيضاً أن تستغلها السلطات لكتم أفواه المعارضة وممارسة الرقابة على المعلومات ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان ومقاضاتهم^(٩).

٥- وأعربت هيومن رايتس ووتش عن قلقها بشأن سعي الحكومة الصينية إلى استخدام أحدث التكنولوجيات، بما في ذلك جمع البيانات البيومترية، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، في تعزيز المراقبة الجماعية في جميع أنحاء البلد دون رقابة أو شفافية أو حماية للخصوصية. وفي هذا الصدد، أبرزت منظمة هيومن رايتس ووتش أن السلطات الصينية أطلقت في عام ٢٠١٢ نظاماً اتصافياً اجتماعياً على مستوى البلد، يقيّم المواطنين على أساس مجموعة من السلوكيات تتراوح ما بين عادات التسوق والتحدث عبر الإنترنت^(١٠).

جيم- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

١- المسائل المشتركة بين القطاعات

المساواة وعدم التمييز^(١١)

٦- أعربت الورقة المشتركة ١٦ عن القلق إزاء عدم وجود قانون محدد في الصين ينص صراحة على حظر التمييز والمعاملة غير المتساوية ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وأشارت إلى عدم وجود قانون ضد التمييز و/أو قانون خاص بمؤلاء الأشخاص يمنع التمييز ضدهم في العمل^(١٢).

٧- وأعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الصين ما زالت معادية لنشاط الجماعات المدافعة عن حقوق النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية^(١٣). وأعلنت أيضاً منظمة Rainbow Project China أن الحكومة لم تسجل أي تقدم ذي شأن سواءً قانونياً أو عملياً لضمان تمتع كل المواطنين الصينيين بحقوق متساوية بصرف النظر عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية. وأشارت كذلك إلى ادعاءات تفيد بإخضاعهم للعلاج قسراً بغية تغيير هذه الميول وتشارك فيه بعض المستشفيات التي تديرها الحكومة^(١٤).

٨- وذكرت الورقة المشتركة ٣٠ أن نظام "تسجيل أفراد الأسرة المعيشية" (*hukou*) يخصص الخدمات الاجتماعية وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقيمين المسجلين في أماكن محددة دون غيرهم، ويميز ضد فئات اجتماعية معينة^(١٥).

التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان^(١٦)

٩- ذكرت منظمة Protect Women's Rights أن الحكومة حسّنت الإجراءات المالية المحددة الأهداف عبر استحداث برامج لإعادة الإقراض وتمنح الفقراء قروضاً بمعدلات فائدة أقل من معدلات الفائدة الممنوحة في إطار برامج إعادة الإقراض الزراعي^(١٧).

١٠- وأشارت الورقة المشتركة ٢٨ إلى وجود تفاوت اقتصادي هائل بين المجموعات الإثنية وكذلك الأمر بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية^(١٨). وأشارت منظمة SURES Estudios y Defensa en Derechos Humanos أيضاً إلى أن أوجه عدم المساواة الحادة ما برحت توجد بين سكان الريف وسكان الحضر، حيث يسجل الحصول على الخدمات العامة والتمتع بالحقوق الاجتماعية أبرز الفروق التي يجب القضاء عليها^(١٩).

١١- وأشار الاتحاد البيئي لعموم الصين إلى أن المنظمات غير الحكومية البيئية تواجه مصاعب تتمثل في التمويل غير الثابت وعدم امتلاك المعلومات المتخصصة الكافية عن القوانين البيئية، وما برح عدد كبير من المنظمات غير الحكومية البيئية الشعبية يفتقر إلى القدرة على فتح باب الحوار والتعاون على الصعيد الدولي^(٢٠).

١٢- وشددت الورقة المشتركة ٢٥ على أن مشاريع الصين الواسعة النطاق في مجالي البنى التحتية والاستثمارات في التثبيت، مثل السدود المائية الضخمة المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية، أو مواقع المناجم، أو برامج توطين الرعاة والرحّل التيبتيين، كثيراً ما تسببت بانتهاك حقوق التيبتيين الاقتصادية والاجتماعية، منها على سبيل المثال الحق في سبل العيش والسكن اللائق^(٢١).

١٣- وذكرت الورقة المشتركة ٣٨ أن الصين لم تفِ بالتزامها احترام الحقوق في مستوى كافٍ من الغذاء والتغذية وفي بيئة صحية إذ إنها لم تتمتع عن اعتماد التدابير التي تخلف أضراراً على البيئة^(٢٢).

١٤- وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء عدم إشارة القوانين واللوائح الصينية إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وعدم اشتراطها على الشركات الصينية العاملة داخل البلد أو خارجه إيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان^(٢٣). وأشارت الورقة المشتركة ٢٧ إلى أن نطاق القانون الصيني يقتصر على الولاية القضائية المحلية ولا يمكن استخدامه لتنظيم عمليات الشركات الصينية العاملة خارج حدود الصين. وحثت الصين على إدراج صون المعايير الدولية لحقوق الإنسان في تشريعات جديدة تتناول الاستثمارات الخارجية والمساعدة الإنمائية الخارجية، وعند الحاجة، على تعديل اللوائح التكميلية التي تتناول الملكية أو حوكمة الشركات أو سلوك الشركات التجارية المسؤول. وبالنسبة لأعمال الشركات الصينية في ميانمار، حث تحالف ميانمار من أجل الشفافية والمساءلة الصين على احترام حقوق الإنسان في البلدان التي تنفذ فيها أنشطة تجارية، مثل إيلاء العناية الواجبة التي تشمل تقييماً لأثر هذه الأنشطة على حقوق الإنسان، وعلى منح الأشخاص الذين يتضررون بأنشطة شركاتها التجارية إمكانية اللجوء إلى سبل انتصاف فعالة^(٢٤).

١٥- وشددت الورقة المشتركة ٣ أيضاً على أن شركات التعدين الصينية، لا سيما تلك التي تشارك في مشروع مييرادور وسان كارلوس بانتزا في إكوادور، استحوذت على أراضٍ بطريقة مخالفة للأصول، مثل شرائها بشكل غير قانوني بدون تشاور، وبالادعاء على نحو تعسفي بامتلاك حقوق التعدين، ورفع دعاوى مدنية ضد الأسر التي لا تمتلك سندات ملكية. وهذه الممارسات التي تحظى بدعم قوات الأمن أتاحت لهذه الشركات الإجراء القسري لما قدره ٤٢ أسرة من السكان الأصليين من موطنها وتهجيرها^(٢٥).

١٦- وأشارت الورقة المشتركة ١٣ إلى الانتهاكات التي ترتكبها شركة النفط الوطنية الصينية المملوكة للدولة من خلال شريكها BGP Bolivia، وتبين أنهما لا تتقيدان بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وبالاتفاقات المنبثقة من عملية التشاور والموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، وشملت هذه الانتهاكات مضايقة وتحریم المشاركين في برنامج السكان الأصليين للمراقبة الاجتماعية والبيئية^(٢٦).

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب^(٢٧)

١٧- أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء مواصلة توجيه تهمة "الرغبة في الانفصال" إلى الأويغور والتبتيين لممارستهم سلمياً حقهم في حرية التعبير وصون هويتهم الثقافية^(٢٨).

٢- الحقوق المدنية والسياسية

حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه^(٢٩)

١٨- ذكرت الورقة المشتركة ٢٤ أن الصين في عداد البلدان الـ ٣٣ التي ما زالت هي وحدها تحتفظ في قانونها المحلي بعقوبة الإعدام لارتكاب جرائم متصلة بالمخدرات. غير أن الإحصاءات المتعلقة بأحكام الإعدام وعمليات الإعدام تُعتبر حساسة للغاية بحيث تظل سراً من أسرار الدولة، فيستحيل معرفة العدد الحقيقي لأحكام الإعدام وعمليات الإعدام التي تحدث كل عام^(٣٠).

١٩- ودانت الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية الصين لاستمرارها في امتلاك أسلحة نووية وحثت الحكومة على اتخاذ تدابير فورية لوقف كل محاولات تطويرها. وذكرت الحملة أن أهم الحقوق التي تتأثر بمجموع الأسلحة النووية هو الحق في الحياة، وشددت على أن عدم نشر معلومات عن تجارب الأسلحة النووية، وخاصة في المناطق الملوثة، يخلف عواقب وخيمة على مستويات المعيشة وحماية الناس^(٣١).

٢٠- وذكرت منظمة Safeguard Defenders أن اللجوء إلى الإخفاء القسري زاد زيادة غير قليلة منذ جولة الاستعراض الدوري الشامل السابقة. وذكرت أيضاً أن ثمة إطاراً تنظيمياً للقيام عمداً بإلغاء الحاجة إلى تقديم معلومات عامة بشأن الإجراءات القضائية المتعلقة باحتجاز أشخاص في مكان محدد ووضعهم تحت المراقبة^(٣٢).

٢١- وأعربت منظمة The Rights Practice عن قلقها إزاء استخدام أماكن احتجاز غير رسمية، والاحتجاز التعسفي، والقيود المفروضة على الاستعانة بمحاميين، وخطر التعرض للتعذيب، والاعترافات التي تُبث على شاشات التلفزيون^(٣٣). وذكرت جمعية The Law Society of England and Wales أن المحامين يقعون منذ عام ٢٠١٣ ضحايا للاعتقال والاحتجاز،

وارتفع منذئذ عدد المعتقلين والمحتجزين منهم على نحو ما سُجّل أثناء "حملة ٧٠٩ القمعية"، وثمة قاسم مشترك بين معظم هؤلاء المحامين ألا وهو تمثيلهم لأفراد في قضايا متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان^(٣٤).

٢٢- وذكرت الورقة المشتركة ٢ أن السلطات الصينية عمدت، منذ الاستعراض الدوري الشامل الثاني، إلى تشديد قمعها للناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان المحليين والأجانب، وذلك من خلال الاعتقالات التعسفية والملاحقات القضائية والحبس بموجب أحكام ضبابية الصيغة بشأن الأمن القومي تسري على الأراضي الصينية وفي الخارج^(٣٥). وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها الشديد إزاء قيام السلطات على نحو منهجي بمراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان وبمضايقتهم وترهيبهم واعتقالهم وسجنهم^(٣٦). وأشارت منظمة هيومن رايتس ووتش أيضاً إلى حالات عديدة تظهر منع استعانتهم بمحاميين من اختيارهم واحتجاز الضحايا مع عزلهم عن العالم الخارجي. وذكرت أن عدداً من المدافعين عن حقوق الإنسان قضوا أثناء الاحتجاز أو بعد إطلاق سراحهم بوقت قصير^(٣٧).

٢٣- ووفقاً لمنظمة Social-Economic Rights Watch، لم تضع الحكومة حداً لظاهرة الخضوع القسري للعلاج النفسي التي تُستخدم كأحد أشكال الاضطهاد السياسي. فمضى المسؤولون الحكوميون أو الشرطة في إرسال مقدمي العرائض والناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنتقدي الحكومة إلى مستشفيات الأمراض النفسية رغماً عنهم^(٣٨).

٢٤- وأشارت الورقة المشتركة ٢١ إلى أن الإطار القانوني في الصين يحتوي على العديد من الثغرات التي تسمح بانتزاع أعضاء من الجسد، بما فيها أعضاء من أجساد السجناء، الأمر الذي يتنافى مع المبادئ الأخلاقية. وتبقى الهيئات المسؤولة عن الإشراف على القوانين المتعلقة بنظام التبرع بالأعضاء عديمة الفعالية^(٣٩).

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون^(٤٠)

٢٥- ذكر الاتحاد الوطني للحقوقيين في كوبا أن الصين شجعت على إصلاح القضاء، مما أتاح إحراز تقدم في مجال تحسين الآليات والإجراءات القانونية، ومراقبة المؤسسات، وتنظيم الأعمال القضائية قانونياً بمزيد من الفعالية، ومواصلة تحسين نظام الضمانات القضائية^(٤١). في المقابل، أعربت منظمة حقوق الإنسان بلا حدود عن قلقها إزاء عدالة المحاكمات، فأوصت بإصلاح طريقة الإشراف القضائي على قوات الأمن الصينية ومنع تدخل المسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني في القضاء باعتبار ذلك جزءاً من الشروط الضرورية للمحاكمات العادلة^(٤٢).

٢٦- وذكر China Human Rights Lawyers Concern Group (فريق الصين المعني بوضع المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان) أن فترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة يمكن زيادتها إلى ٧ أشهر و٧ أيام، ثم ٦ أشهر إضافية، إذا كان المشتبه فيه قد أرسل للاحتجاز في "مكان محدد تحت المراقبة". والمشتبه فيه مجبر على البقاء طيلة هذه الفترة تحت سلطة الشرطة المباشرة بدون أي رقابة قضائية فعلية^(٤٣). وأعرب في الورقة المشتركة ٣٤ عن شواغل مماثلة^(٤٤).

٢٧- وأشارت جمعية China Law Society إلى أن بعض الحكومات المحلية لم تستوعب تماماً مدى أهمية وضرة بناء جمعيات قانونية، وأن تفاوت قدرات الجمعيات القانونية بين منطقة وأخرى لا يزال موجوداً^(٤٥). ووفقاً للورقة المشتركة ٢٩، لا تقدم الصين دوماً الضمانات اللازمة

لأداء المهنة القانونية على الوجه الصحيح كما تنص عليه مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين. ونتيجة لذلك، يواجه المحامون صعوبات في تنفيذ مهامهم بشكل مستقل ويتم الانتقام منهم وملاحقتهم قضائياً ومعاقبتهم. والمحامون في الصين الذين يعالجون قضايا حساسة يتعرضون للمضايقات، ويجري التدخل في أعمالهم بطريقة غير ملائمة، ويحاكمون على نحو غير قانوني، ومحاکمتهم غير عادلة، ويُجرمون من الاستعانة بمحاميين لتمثيلهم، ويتعرضون للتعذيب^(٤٦).

٢٨- ووفقاً للرابطة المستقلة لمحامي حقوق الإنسان في الصين، يتضمن القانون المتعلق بالمحامين أحكاماً عديدة تنطوي على قيود واسعة النطاق وغامضة. ويمكن تحميل المحامين المسؤولية القانونية عن الكلام الذي يقولونه في المحكمة إذا اعتُبر أنه "يمس الأمن القومي"؛ ويُنعون من "تحريض" الآخرين على تسوية المشاكل عن طريق "تعطيل النظام العام" أو "تعريض الأمن العام للخطر"؛ ويمكن أن تعلق تراخيص عملهم أو يُفصلون من نقابة المحامين؛ ويجوز فرض غرامات عليهم أو مقاضاتهم جنائياً للأفعال المذكورة أعلاه بالإضافة إلى تهمة "تسريب أسرار الدولة"^(٤٧). وأعربت لجنة حقوق الإنسان في إنكلترا وويلز التابعة لنقابة المحامين عن مشاعر قلق مماثلة^(٤٨).

٢٩- وذكر اتحاد شباب عموم الصين أن الصين استحدثت هذا النظام القانوني لمنع جرائم الأحداث والحماية القضائية، الذي يشمل قانون حماية الأحداث وقانون منع جنوح الأحداث والفصل المنقح المعنون "الإجراءات الجنائية للأحداث" في قانون الإجراءات الجنائية^(٤٩).

٣٠- وأعربت الورقة المشتركة ٨ عن القلق لأن القيود التشريعية والإدارية جعلت من المستحيل تنظيم النقابات العمالية بشكل مستقل. وما برح النشاط في مجال الدفاع عن حقوق العمال والمنظمات غير الحكومية المعنية بالعمل عرضة للتعذيب والمعاملة القاسية اللذين يتجسدان في أشكال من التهديدات الجسدية والاعتداء على الموظفين والمتطوعين. وبدأت هذه القيود تسري أيضاً على الصحفيين الذين يُعتقلون لنشر أخبار عن تحركات عمالية جماعية^(٥٠).

الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية^(٥١)

٣١- ذكرت منظمة حقوق الإنسان في الصين أن المستجدات القانونية والسياسية البارزة التي شهدتها الصين في السنوات الأخيرة زادت من سوء البيئة السياسية التي هي في الأصل عدائية وتقييدية إذ إنها تحد بشدة من ممارسة الحقوق سلمياً، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، والحصول على الدعم والموارد على المدى الطويل^(٥٢).

٣٢- وأعربت منظمة ADF International عن قلقها إزاء اعتزام الصين الحد من الممارسات التي يتبعها جميع المتدينين، وعدم السماح للمنظمات غير الحكومية الأجنبية بالقيام بأنشطة دينية في الصين^(٥٣). وذكر المركز الأوروبي للقانون والعدالة أيضاً أن القانون الصيني يكبح حرية الدين من خلال قانونين: (١) اللوائح المتعلقة بالشؤون الدينية و(٢) المادة ٣٠٠ من القانون الجنائي، اللذين يجيزان للمنظمات الدينية المسجلة في الدولة دون سواها بالتجمع. وأشار المركز أيضاً إلى أن الدولة لا تعترف إلا بخمسة أديان^(٥٤). ووفقاً للورقة المشتركة ١٨، يمنع القانون الصيني حرية الدين والمعتقد، إذ إن المادة ٣٠٠ من القانون الجنائي تنص على أن العمل ضمن مجموعات مدرجة على أنها "xie jiao" جريمة يعاقب عليها بالسجن من ثلاث إلى سبع

سنوات أو أكثر^(٥٥). وأشارت منظمة التضامن المسيحي حول العالم إلى أن الإشارات إلى "التسلل الأجنبي" و"الأمن القومي" في اللوائح المتعلقة بالأديان ضبابية وفي الوسع استخدامهما لفرض قيود غير مقبولة على الجماعات الدينية. واستندت مجموعة واسعة من السياسات إلى "الأمن القومي" كمبرر للقمع^(٥٦).

٣٣- ووفقاً للورقة المشتركة ٣٢، تسببت عمليات المراقبة والاعتقال والاضطهاد التي قام بها الحزب الشيوعي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ بفرار ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من المسيحيين التابعين لكنيسة Almighty God من منازلهم وتشتت مئات آلاف العائلات^(٥٧).

٣٤- وأعربت الورقة المشتركة ٣٣ عن القلق إزاء تكثيف الحكومة منذ عام ٢٠١٣ عمليات القمع المنهجي لحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والاستناد إلى القوانين واللوائح للحد من هذه الحقوق وتكثيف الملاحقات الجنائية ضد من يمارسونها. وتمضي الحكومة في سجن الكتّاب والصحافيين والمدونين، وحولت سياسات صارمة بشأن الفضاء السيبراني إلى قانون^(٥٨).

٣٥- وذكرت الورقة المشتركة ٢ أن حرية الإنترنت ما فتئت تتقلص منذ عام ٢٠١٣، بما يشمل تشديد الرقابة على تطبيقات التراسل عبر الإنترنت مثل "WeChat". واعتُقل عدة أشخاص بسبب الرسائل التي أرسلوها عبر تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي. وأشارت أيضاً إلى أن الصين أقرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ "قانون الأمن السيبراني"، الذي يُستند إليه منذ دخوله حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لتقييد الحق في حرية التعبير على الإنترنت وتوسيع نطاق الرقابة على الإنترنت^(٥٩).

٣٦- وذكرت الورقة المشتركة ٢٦ أن "الإشعار بتنظيف معايير الوصول إلى شبكة الإنترنت وسوق الخدمات" منع مزودي خدمات الإنترنت والشركات والأفراد من استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية (VPNs) خارج نطاق ظروف محدودة، وحظر الأنشطة التجارية عبر الحدود بدون الحصول على موافقة مسبقة^(٦٠). وبالمثل، أوصت منظمة Access Now الصين بتحسين حرية التعبير على الإنترنت، ومنع الانتهاكات من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية، وسن قوانين ولوائح بشأن الاتصالات تحمي الوصول إلى المعلومات وحقوق الإنسان^(٦١).

٣٧- وذكرت منظمة Front Line Defenders أن حرية التعبير في أوساط المدافعين عن حقوق الإنسان مقيّدة أكثر بفعل فرض رقابة على الإنترنت والرقابة المحددة الأهداف على اتصالاتهم الإلكترونية. وحظرت السلطات الوصول إلى مواقع المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، وتواصلت تفتيش وتوسيع نطاق الرقابة عبر "الجدار الناري العظيم"، ومنع أي مدافعين عن حقوق الإنسان من أعمال الدعوة لحمايتها مع شبكات خارج الصين^(٦٢). وأعرب معهد Happiness Realization Research Institute ومنظمة مراسلون بلا حدود عن شواغل مماثلة^(٦٣).

٣٨- وذكرت الورقة المشتركة ٤ أن الحكومة استمرت في استخدام جرائم "التحريض على تحريب سلطة الدولة وإثارة الشجار وخلق المتاعب" كحجة لاحتجاز وحبس الأفراد لممارستهم حقوقهم في حرية التعبير. وجريمة "جمع الحشود لزعزعة النظام العام" تُستخدم بشكل روتيني لاعتقال مثلي العمال في حالات التحركات العمالية الجماعية، وهذا أمر ينتهك حق العمال في حرية التجمع والإضراب^(٦٤).

٣٩- وأعربت الورقة المشتركة ٨ عن القلق إزاء القيود التشريعية والإدارية المفروضة على النقابات العمالية. وما زال النشطاء المدافعون عن حقوق العمال والمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون العمل يتعرضون للتعذيب والمعاملة القاسية اللذين يتمثلان في تهديدات جسدية والاعتداء على الموظفين والمتطوعين^(٦٥).

٤٠- وشددت الورقة المشتركة ٣٧ على أن الصين لم تنفذ منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٣ أيّاً من التوصيات الست التي قبلتها بشأن الانتخابات والمشاركة السياسية^(٦٦).
حظر جميع أشكال الرق^(٦٧)

٤١- شددت الورقة المشتركة ٣١ على أن عمل الأطفال والاتجار بهم والاعتداء الجنسي عليهم لا تزال تمثل مشاكل خطيرة في الصين، فأوصت الحكومة باتخاذ تدابير فعالة، من بينها إنشاء نُظم على الصعيدين الوطني والمحلي لحماية الأطفال من العمل في عمرهم هذا، والاتجار بهم، والاعتداء الجنسي عليهم^(٦٨). وأوصت الورقة المشتركة ٣٦ الصين باتخاذ إجراءات فعالة، من بينها إنشاء نُظم على الصعيدين الوطني والمحلي لحماية الأطفال من العمل في عمرهم هذا، والاتجار بهم، والاعتداء الجنسي عليهم^(٦٩).

الحق في الخصوصية والحياة الأسرية^(٧٠)

٤٢- أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن السلطات تطلب جمع عينات من الحمض النووي وبصمات الأصابع وصورة للقرحجية وفنات الدم لجميع المقيمين في منطقة شينجيانغ الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٦٥ عاماً^(٧١). وأشارت منظمة Access Now أيضاً إلى أن قانون الأمن السيبراني يمنح السلطات الصينية سلطة الأمر بإغلاق المواقع الإلكترونية أو إلغاء حسابات التواصل الاجتماعي، وأوصت الصين بمراجعة التشريعات القائمة وتعديلها، بما فيها قانون الأمن السيبراني، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما عبر إلغاء الشروط المتعلقة بتوطين البيانات واستخدام الاسم الحقيقي^(٧٢).

٣- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية^(٧٣)

٤٣- حث اتحاد نقابات العمال في عموم الصين الحكومة على إجراء بحوث بشأن التفاوض على الحد الأدنى للأجور، وتشديد التحقق من الأجور التي تُدفع للعمال المهاجرين، وتعزيز الجهود لتكثيف التفاوض الجماعي على الأجور لحماية حقوق العمال والحقوق الاقتصادية للفئات المحرومة حماية أفضل^(٧٤).

٤٤- وذكر مركز دراسات حقوق الإنسان التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أن تفسيرات قوانين العمل الوطنية متباينة، وينبغي للأجهزة الإدارية والقضائية في الصين أن ترسخ توحيد التفسيرات القانونية. ويجب توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي^(٧٥).

٤٥- وأشارت الورقة المشتركة ٤ إلى أن الصين تعهدت في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل بضمان السلامة أثناء العمل، لكن لا تزال ترد معلومات مثيرة للقلق بشأن سلامة العمال^(٧٦). وذكرت منظمة Labour Action China أن نسبة ضحايا التسمم الكيميائي

المزمن في قطاع صناعة الإلكترونيات في منطقة غوانغدونغ تتجاوز ١٠ في المائة من السكان. وأكدت المنظمة أيضاً أنه لا يوجد ضمان للإنصاف الإجمالي، لا سيما عندما يقع عبء الإثبات على كاهل الضحايا بدلاً من الجناة، ولا سيما ضحايا سرطان الدم الذي يسببه العمل^(٧٧). وأوصت الورقة المشتركة ٤ تكثيف عمليات التفتيش في أماكن العمل المستقل وبنفاذ التشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة في أماكن العمل^(٧٨).

الحق في الضمان الاجتماعي^(٧٩)

٤٦ - أعربت الورقة المشتركة ١٥ عن قلقها إزاء عدم كفاية الموارد البشرية والخدمات الإنسانية وحثت الصين على زيادة دعم العمل الإنساني، وتحسين نظام الضمان الاجتماعي والمعونة الاجتماعية لتحسين الأوضاع المعيشية لأكثر الناس هشاشة^(٨٠).

٤٧ - وحث اتحاد النقابات العمالية الصيني الصين على: إيلاء اهتمام عن كثب للمشاكل المتزايدة المتصلة بحق العمال في الضمان الاجتماعي؛ وكفالة إنفاذ القوانين واللوائح التي تنظم الضمان الاجتماعي؛ وتحسين نظام الضمان الاجتماعي من خلال توسيع نطاق تغطيته لتلبية احتياجات العمال^(٨١). وذكرت الورقة المشتركة ٣٠ أن أرباب العمل الصينيين لم يلتزموا إلى حد بعيد بقانون عقود العمل وقانون الضمان الاجتماعي، فلم يوفر أي تأمين للعمال المهاجرين الريفيين الذين لا يستطيعون الانضمام إلى برامج التأمين الأساسية^(٨٢).

الحق في مستوى معيشي لائق^(٨٣)

٤٨ - حثت منظمة Fundavivienda الصين على المضي في وضع السياسات التي تحسن أوضاع العمال الريفيين وأسرهم، الذين لا يتمتعون بما يتمتع به سكان الحضر من خدمات عامة وحماية ومستحقات وفرص عمل^(٨٤).

الحق في الصحة^(٨٥)

٤٩ - شجعت منظمة Save Environment Save Humans الحكومة على مواصلة التركيز على تحسين الآليات المتعلقة بالصحة وتعزيز القدرة في مجال الصحة^(٨٦).

٥٠ - وأعرب Treatment Action Group عن قلقه إزاء عدم اكتمال السياسات التي تحدد كيفية مواجهة الصين لداء السل والقوانين التي تحمي حقوق الناس المصابين به، وإزاء عدم مواكبتها للتطورات التي تشهدها القوانين والسياسات المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية^(٨٧).

٥١ - وذكر Leitner Center for International Law and Justice أن الوصم والتمييز ما برحا يحولان دون أعمال حقوق الإنسان الأساسية للعاملين في الدعارة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في الصين^(٨٨). وحثت المؤسسة الصينية للتخفيف من حدة الفقر الحكومة على إدراج الصحة الجنسية والإنجابية في صلب الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وتعزيز خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في المناطق الأقل نمواً، والاهتمام بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ولما لدى مجموعات فرعية محددة من احتياجات^(٨٩). وأعربت منظمة البقاء الثقافي عن قلقها إزاء معدل الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في مناطق الأقليات الإثنية، فهو الأعلى مقارنة بمعدلها العام في الصين^(٩٠).

٥٢ - وأعربت منظمة Health in Action عن قلقها إزاء وضع العمال الصحي في الصين إذ إن معظم العمال المنتمين إلى أوساط فقيرة يمكن أن يعملوا لساعات طويلة وهم عرضة للإصابة بالأمراض في مكان العمل^(٩١).

الحق في التعليم^(٩٢)

٥٣ - أعربت مبادرة Initiative to Advance Human Rights Education عن قلقها إزاء تجريم السلطات ما تقوم به المنظمات غير الحكومية من أنشطة للتوعية في مجال حقوق الإنسان وللتوثيق، وإزاء عدم تضمّن المناهج الدراسية معلومات عن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان^(٩٣). وأعربت China Society for Human Rights Studies (جمعية الصين لدراسات حقوق الإنسان) عن قلقها إزاء نقص مستوى المعرفة بحقوق الإنسان، واقترحت أن تُعتمد في الشهادة الجامعية في القانون مسألة حقوق الإنسان كأحد المقررات الدراسية المطلوبة، ودعت إلى اعتماد ذلك على نطاق واسع في الجامعات^(٩٤).

٤ - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

النساء^(٩٥)

٥٤ - ذكرت منظمة إنقاذ الطفل والمرأة أن ثمة منظمات معنية بالمرأة في ٣١ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم وبلدة وتشرف عليها مباشرة الحكومة المركزية وتشكل شبكة متعددة الأبعاد ومنسقة بدقة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتنمية قدرات المرأة^(٩٦). وأوصت مؤسسة تنمية قدرات المرأة في الصين الحكومة بإيلاء المزيد من الاهتمام لاحتياجات المرأة في مجال التنمية وزيادة ما تقدم إليها من دعم عام ودعم مالي^(٩٧).

٥٥ - وأعربت الورقة المشتركة ١ عن القلق إزاء ضعف القوانين الصينية التي تفشل في مكافحة التمييز بين الجنسين في فرص العمل، وإزاء قانون مكافحة العنف المنزلي الجديد الذي لم يتم تفعيله. ولا يجرّم القانون الجنائي الصيني صراحةً الاتجار بالأشخاص لأغراض استغلالهم في العمل القسري أو العمل بالسخرة مقابل الدين أو العبودية القسرية، ولا يحتمل من يشتري ضحايا الاتجار بهم أي مسؤولية. وقانون الجمعيات الخيرية وقانون إدارة الأنشطة المحلية للمنظمات غير الحكومية الخارجية حداً من أنشطة المنظمات غير الحكومية الصينية، ولم تعدّل السلطات الصينية القوانين لتشجيع مشاركة النساء في الهيئات التشريعية على الصعيدين الوطني والمحلي^(٩٨).

٥٦ - وأشارت الورقة المشتركة ٣٦ إلى التمييز ضد المرأة في قطاع العمل فذكرت أن التمييز في مجال العمل وتفاوت الأجور بين الجنسين ما زال موجودين. فالنساء العاملات في القطاعات غير الرسمية يتقاضين أجراً أقل وضماناً الاجتماعي أدنى مستوى. وتُنتهك أحياناً حقوق ومصالح المرأة الريفية فيما يتعلق بالأرض^(٩٩).

٥٧ - وذكرت الورقة المشتركة ٣٧ أن النساء لا يزلن ناقصات التمثيل في قيادة الحزب والحكومة. ولم تحقق السلطات الهدف المتمثل في مشاركة النساء في الهيئات الحكومية والسياسية بما نسبته ٣٠ في المائة، ولم تبذل جهوداً إضافية لضمان مشاركتهن السياسية المتكافئة مع الرجال في الهيئات التشريعية والاستشارية في الصين على جميع المستويات^(١٠٠).

الأطفال (١٠١)

٥٨- إن العقوبة البدنية للأطفال في الصين، وفقاً للمبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال (GIEACPC) قانونية في المنزل وفي مراكز الرعاية البديلة وبعض أماكن الرعاية النهارية، ولكنها غير قانونية في المدارس وفي السجون (١٠٢).

٥٩- وأشار مركز المساعدة والبحوث القانونية للأطفال في بيجين إلى التحديات المتعلقة بحماية الطفل وتشمل حماية الشبكات، ونقص المهنيين المتخصصين، والمنظمات الاجتماعية، وبناء القدرات (١٠٣). كما أشارت جمعية الشعب الصيني للسلام ونزع السلاح إلى حالات تعرض أطفال لسوء المعاملة من قبل المدرسين في مرحلة ما قبل المدرسة (١٠٤).

٦٠- وأعربت الورقة المشتركة ٣١ عن القلق لأن الأطفال المهاجرين، وخصوصاً الفتيات، يقعون أكثر من غيرهم ضحايا عمل الأطفال بسبب الفقر، والتمييز بين الجنسين، والحرمان من الخدمات العامة مثل التعليم والإعانات التي تقدمها الدولة. وبفعل نظام "hukou" التقييدي، يواجه العديد من الآباء المهاجرين خياراً صعباً إذ يضطرون إلى ترك أطفالهم حيث يقيمون فيصبح هؤلاء الأطفال بدون حماية أبوية تُذكر وتشتد للغاية احتمالات الاعتداء عليهم. وأدت سياسة تحديد النسل إلى إجهاض الأطفال المعاقين أو المواليد الإناث أو قتلهم أو التخلي عنهم (١٠٥).

الأشخاص ذوو الإعاقة (١٠٦)

٦١- أخذ اتحاد لاو النسائي علماً بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي تتضمن إطاراً خاصاً للضمان الاجتماعي الأساسي وتحسين السياسات لدعم العمل وسير عمل الشركات وتنفيذ مشاريع إعادة التأهيل الضرورية للمعوقين (١٠٧).

٦٢- وأشار اتحاد ذوي الإعاقة في بيجين إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون مشاكل منها مثلاً نقص عدد المنظمات المعنية بذوي الإعاقة الاجتماعية، واختلاف الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات، وتفاوتها بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ونقص هذا النوع من المنظمات في المناطق الريفية والجبلية، وندرة مختلف الخدمات (١٠٨).

٦٣- وأعربت المؤسسة الصينية لتنمية حقوق الإنسان عن قلقها إزاء عدم توفير التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة الذي لا يدرك المجتمع الصيني طبيعته. وشجعت المدرسين في قطاع التعليم النظامي على المشاركة في برامج تدريب على تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (١٠٩).

الأقليات (١١٠)

٦٤- أشارت جمعية الشعوب المهتدة علماً إلى ما يتعرض له سكان التبت والأويغور من تهديدات من حيث الدين والتعليم والحركة والتجمع وأوصت الصين بالاعتراف بثقافة التبتيين والمنغول والأويغور وباحترام حقوقهم الأساسية (١١١).

٦٥- وذكرت الورقة المشتركة ٣٥ أن الصين تواصل الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان لشعب التبت وإخضاعهم للتعذيب تجسداً لحرمان التبتيين من حرية تقرير المصير. واعتمدت الصين سياسات وممارسات تنتهك بشكل مباشر الحق في حرية الدين للبوذيين التبتيين. وتستخدم السلطات المدارس "الصينية" كآلية لغرس التبتيين في الثقافة الصينية (١١٢).

وأعربت الورقة المشتركة ٣٥ أيضاً عن قلقها لأن المدافعين عن حقوق الإنسان يواجهون بصورة منتظمة حالات الاحتجاز التعسفي، والتعذيب وانتهاك حقوقهم الثقافية وحقوقهم في حرية تكوين الجمعيات والتجمع^(١١٣). وأشارت لجنة التيب الكندية إلى مشكلة الفقر المستمرة في التيب^(١١٤).

٦٦- وأكدت رابطة الأقليات الإثنية الصينية للتبادل الخارجي أن شينجيانغ لا تواكب المناطق الأكثر نمواً في الصين وشجعت الحكومة على زيادة دعمها لها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والسليمة فيها^(١١٥).

٦٧- وأشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن وضع الأقليات قد ازداد سوءاً في بعض مناطقها. فمنذ نيسان/أبريل ٢٠١٦ تقريباً، أرسل عشرات الآلاف من الأويغور وأقليات إثنية أخرى إلى "مراكز توعية سياسية" غير مشمولة بالقانون ويُحتجزون فيها بمعزل عن العالم الخارجي إلى أجل غير مسمى بدون تهمة أو محاكمة^(١١٦). وذكرت منظمة البقاء الثقافي هي أيضاً أن المدافعين عن حقوق الإنسان للأقليات الإثنية يُعتقلون ويحاكمون وتوجّه إليهم التهم. كما أعربت عن قلقها إزاء القيود المفروضة على حركة الأقليات، التي تستهدف تحديداً التيبين الذين يُمنع عليهم السفر إلى الخارج^(١١٧).

المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والمشدون داخلياً^(١١٨)

٦٨- أعلن Beijing Zhicheng Migrant Workers' Legal Aid and Research أن مستوى وعي العمال المهاجرين وقدرتهم على حماية حقوقهم ما زالوا ضعيفين، وأن المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بهم غير كافية لتلبية متطلبات حماية حقوقهم، وأنه يلزم المزيد من المحامين لتقديم خدمات المساعدة القانونية إليهم^(١١٩).

٦٩- وأشارت الورقة المشتركة ٤ إلى أن العمال المهاجرين يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ويتعرضون يومياً لأشكال شتى من الاستغلال والتمييز. ولا يحق للعمال المهاجرين العاملين في المناطق الريفية الحصول على مساكن اجتماعية أو شقق مدعومة. ولذلك، ينفق ما يربو على نسبة ٤٦ في المائة منهم نسبة ١٥,٤ في المائة من دخلهم على السكن عندما لا يوفر لهم أرباب العمل مساكن مدعومة^(١٢٠).

٧٠- وذكرت الورقة المشتركة ٣٠ أن الإجلاء القسري الواسع النطاق للعمال المهاجرين من بيجين في عام ٢٠١٧ كشف ظاهرة التمييز بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في الصين والتمييز الموافق عليه من الدولة ضد المهاجرين في الريف. وشنت السلطات الحكومية حملات لضمان "السلامة" بغية طرد السكان وهدم المباني التي لا تستوفي المعايير المطلوبة ولم تعالج الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى العيش في مثل هذه الظروف الخطيرة^(١٢١).

٧١- وأشار تحالف المواطنين لحقوق الإنسان للمختطفين واللاجئين الكوريين الشماليين إلى أن العديد من المنشقين الكوريين الشماليين اعتقلتهم السلطات الصينية ورحلتهم أو احتجزتهم أو أعادتهم إلى وطنهم قسراً^(١٢٢).

٥- مناطق أو أقاليم محددة^(١٢٣)

٧٢- أشارت الورقة المشتركة ٥ إلى أن هونغ كونغ (الصين) لم تشكل بعد لجنة لحقوق الإنسان ممنوحةً سلطاتٍ للتحقيق وولايةً تغطي مجموعة حقوق الإنسان كلها^(١٢٤).

٧٣- وأشارت جبهة حقوق الإنسان المدنية إلى المشاكل التي تنطوي عليها الانتخابات غير التمثيلية، والاختيار المسبق للمرشحين، وعدم أهلية المرشحين المنتخبين في هونغ كونغ (الصين)^(١٢٥).

٧٤- وأعلنت جمعية التنظيم الأهلي (Society for Community Organization) أن مشكلة الفقر في هونغ كونغ أصبحت أكثر بروزاً ودعت إلى اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر وآلية لتوزيع الثروات من أجل تقليص حدة التفاوت في الدخل^(١٢٦).

٧٥- وذكرت الورقة المشتركة ٦ أن الصين تحظر حرية التعبير من خلال فرض قيود على النشر باستخدام أساليب التهيب الرامية إلى منع المنشورات الصادرة في هونغ كونغ من دخول الصين القارية. وما عاد لعمل وسائل الإعلام المستقلة وجود بسبب الرقابة والرقابة الذاتية. واستُهدف الصحفيون بتهديدات شفوية وخطية، بل وأحياناً باعتداءات جسدية، لتهيبهم وإسكاتهم والحد من قدرة الجمهور على تلقي معلومات محايدة^(١٢٧).

٧٦- وأشارت الورقة المشتركة ٩ إلى أن ساعات العمل بالنسبة للعمال في هونغ كونغ (الصين) هي الأطول في العالم، إذ إنها تتجاوز عادة الـ ٥٠ ساعة في الأسبوع^(١٢٨).

٧٧- وذكرت شركة PFL Pathfinders Limited (PFL) أنه لا يوجد قانون أو سياسة تعالج وضع الأم أو الطفل أثناء إجازة الأمومة والعلاقة بين إجازة الأمومة وما يسمى "قاعدة العيش عند رب العمل" التي تشترطها حكومة هونغ كونغ (الصين) على العاملات المنزليات الأجنبيات. وأوصت PFL حكومة هونغ كونغ (الصين) بإعداد مبادئ توجيهية سياسية مفصلة ولمموسة تنص على كيفية القيام قانونياً بإدارة فترة الحمل وإجازة الأمومة القانونية للعاملات المنزليات الأجنبيات^(١٢٩).

٧٨- وذكر في قياس الأثر الصحي (Health Impact Assessment) أن السياسات الصحية في هونغ كونغ (الصين) تبين نخباً يولي الاعتبار لمرحلة ما بعد المرض، فهي تركز بشكل ضيق على نظام الرعاية الصحية، وأن سياسات بعض القطاعات غير الصحية تعاني من أوجه عدم اتساق يمكن أن تُجهض الجهود المبذولة للتوعية بمسائل الصحة العامة^(١٣٠). وذكرت الورقة المشتركة ٩ أن بعض الفئات تواجه حواجز هيكلية في الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية، مثل ساعات العمل والحواجز اللغوية والتمييز. ومتابعة الوضع الصحي بعد فترة العلاج أمر يصعب الحصول عليه في المستشفيات العامة ولا تتوفر الخدمات السابقة للعلاج في نظام الصحة العامة^(١٣١).

٧٩- وأشارت المبادرة العالمية لإنهاء كل أشكال العقوبة البدنية التي تمارس ضد الأطفال (GIEACPC) إلى أن العقوبة البدنية للأطفال في هونغ كونغ (الصين) لا تزال قانونية في المنزل ومراكز الرعاية البديلة وبعض مراكز الرعاية النهارية، وأوصت الحكومة بأن تفرض الحكومة حظراً صريحاً على جميع أنواع العقوبة البدنية وأن تلغي أي دفع أو أذن قانونية للجوء إليها^(١٣٢).

٨٠- وذكرت الورقة المشتركة ٤ أن ١٥ مليون عامل من العمال المهاجرين الريفيين الذين يقيمون مع ذويهم في المناطق الحضرية لا يحق لهم الاستفادة من التعليم الإلزامي المجاني^(١٣٣). وذكرت الورقة المشتركة ٩ أن أطفال طالبي اللجوء واللاجئين والعمال الذين وصلوا إلى هونغ كونغ (الصين) من خلال البرنامج المخصص للمساعدات المنزليات الأجنبيات وبرنامج العمل

التكميلي (Foreign Domestic Helper and Supplementary Labour Schemes) لا يحق لهم الإقامة فيها، حتى لو ولدوا في هونغ كونغ (الصين). علاوة على ذلك، اعتُبر مقدمو الطلبات بعدم إعادتهم قسراً "مهاجرين غير شرعيين"، حتى لو كانت طلباتهم هذه مدعومة بالأدلة. ولا يُسمح لمقدمي هذه الطلبات ولأطفالهم بارتداد المدرسة إلا بعد موافقة إدارة الهجرة^(١٣٤).

٨١- وذكرت الورقة المشتركة ٩ أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يحظون بأي دعم للعيش في مجتمعهم المحلي، وأنهم يرسلون إلى المستشفيات أو يُعتقلون بدون التحقيق معهم بحسب الأصول. وبالنسبة للعمل، تتيح آلية تقييم الإنتاجية دفع أجر للعامل من ذوي الإعاقة يقل عن الحد الأدنى للأجور. ولا يعترف قانون الصحة العقلية بالقدرة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة بحجة مستوى قدرتهم العقلية^(١٣٥).

٨٢- وأُعرِبت جمعية نيو ماكاو (New Macau Association) عن قلقها إزاء الانتخابات غير المتساوية وغير المباشرة في ماكاو (الصين)، وحرية التعبير والحركة، والمشاكل المتعلقة بالخصوصية والمراقبة. وكثيراً ما تمنع شرطة ماكاو الصحفيين والمشرّعين والنشطاء الاجتماعيين والباحثين والكتّاب من هونغ كونغ من الدخول إلى ماكاو (الصين) استناداً إلى "القانون الإطاري للأمن الداخلي"، بحجة أن الزائر المعني يشكل "تهديداً للأمن الداخلي في ماكاو (الصين)". وذكرت جمعية ماكاو الجديدة (NMA) أن آلية حماية البيانات الشخصية للمواطنين من استغلال السلطات لها ضعيفة. وليس لدى ماكاو (الصين) أي سياسات تحترم الهوية الجنسية لمغايري الهوية الجنسية ولم توسع نطاق قانون العنف المنزلي ليشمل ضحايا العنف المنزلي من نوع الجنس نفسه^(١٣٦).

Notes

¹ The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org.

Civil society

Individual submissions:

AACGCI	Academic Alliance for Correcting Groundless Criticisms of Japan, Tokyo (Japan);
AccessNow	AccessNow, New York (United States of America);
ACEF	中华环保联合会, Beijing (China);
ACFD	アジア自由民主連帯協議会, Tokyo-to hatiouji city katakuramati (Japan);
ACFTU	All-China Federation of Trade Unions, Beijing (China);
ACLA	China Lawyers Association, Beijing (China);
ACYF	All-China Youth Federation, Beijing (China);
ADF International	ADF International, Geneva (Switzerland);
AI	Amnesty International, London (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
BDPF	Beijing Disabled Person's Federation, Beijing (China);
BHRC	Bar Human Rights Committee of England and Wales, London (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
BCLARC	Beijing Children' Legal Aid and Research Center, Beijing (China);
BZMWLARC	Beijing Zhicheng Migrant Workers' Legal Aid and Research Center, Beijing (China);
CAFIU	Chinese Association for International Understanding, Beijing (China);
CAPDTC	China Association for Preservation and Development of Tibetan Culture, Beijing (China);
CCCS	China Care and Compassion Society, Beijing (China);
CCTC	Canada Tibet Committee, Montreal (Canada);
CDPF	China Disabled Persons' Federation, Beijing (China);

Cemafee2018	中国少数民族对外交流协会-China Ethnic Minorities' Association for External Exchanges, Beijing (China);
CFHRD	China Foundation for Human Rights Development, Beijing (China);
CFPA	CFPA-China Foundation for Poverty Alleviation, Beijing (China);
CHINAFFPA	China Family Planning Association, Beijing (China);
CHNK	Citizens' Coalition for Human Rights of Abductees and North Korean Refugees, Seoul (Republic of Korea);
CHRLCG	China Human Rights Lawyers Concern Group, Hong Kong (China, Hong Kong Special Administrative Region);
CHRS of CASS	Center for Human Rights Studies of Chinese Academy of Social Sciences, Beijing (China);
CIDF	China Internet Development Foundation, Beijing (China);
CIGD	Centro de Investigacion Global para el Desarrollo, Caracas (Venezuela (Bolivarian Republic of));
Civil Human Rights Front	Civil Human Rights Front, Hong Kong (China, Hong Kong Special Administrative Region);
CLS	China Law Society, Beijing (China);
CNIE	China NGO Network for International Exchanges, Beijing (China);
CPAPD	Chinese People's Association for Peace and Disarmament, Beijing (China);
CRCCA	China Religious Culture Communication Association, Beijing (China);
CS	Cultural Survival, Cambridge (United States of America);
CSHRS	China Society for Human Rights Studies, Beijing (China);
CSW	Christian Solidarity Worldwide, New Malden (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
CTRC	China Tibetology Research Center, Beijing (China);
CUAES	China Union of Anthropological and Ethnological Sciences, Beijing (China);
CWDF	China Women's Development Foundation, Beijing (China);
CWT	Covenants Watch Taiwan, Taipei (Taiwan Province of China);
DHF	The Dui Hua Foundation, San Francisco (United States of America);
ECLJ	European Centre for Law and Justice, Strasbourg (France);
FANJ	Fundacion Antonio Nunez Jimenez de la Naturaleza y el Hombre, La Habana (Cuba);
FIDH	International Federation for Human Rights, Paris (France);
FLD	Front Line Defenders – The International Foundation for the Protection of Human Rights Defenders, Dublin (Ireland);
FMC	Federacion de Mujeres Cubanas, Habana (Cuba);
Fundavivienda	Fundacion Venezolana por el Derecho a la Vivienda, Caracas ((Bolivarian Republic of Venezuela);
GIEACPC	Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, London (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
HIA	Health In Action, Hong Kong (China, Hong Kong Special Administrative Region);
HKJPC	Justice and Peace Commission of the Hong Kong Catholic Diocese, Hong Kong (China, Hong Kong Special Administrative Region);
HK Alliance	Hong Kong Alliance in Support of Patriotic democratic movements in China, Hong Kong (China, Hong Kong Special Administrative Region);
HKUL	Hong Kong Unison, Hong Kong (China, Hong Kong Special Administrative Region);
HRIC	Human Rights in China, New York (United States of America);
HRRI	Happiness Realization Research Institute, Tokyo (Japan);
HRW	Human Rights Watch, Geneva (Switzerland);
HRWC	Human Rights of Women and Children, New Delhi (India);
HRWF	Human Rights without Frontiers, Brussels (Belgium);

IAHRE	The Initiative to Advance Human Rights Education, Wuhan (China);
IAHRL China	Independent Association of Human Rights Lawyers in China, (China);
ICAN	International Campaign to Abolish Nuclear Weapons, Geneva (Switzerland);
LAC	Labour Action China, Sheung (China, Hong Kong Special Administrative Region);
Leitner Center	Leitner Center for International Law & Justice, New York (United States of America);
LSEW	The Law Society of England and Wales, London (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
LWU	Lao Women's Union, Vientiane (Lao People's Democratic Republic);
MATA	Myanmar Alliance for Transparency and Accountability, Yangon (Myanmar);
NMA	New Macau Association, Macau, (China, Macao Special Administrative Region);
PFL	PathFinders Limited, Kowloon (China, Hong Kong Special Administrative Region);
PWR	Protect Women's Rights, Dombivali (India);
Rainbow China	Rainbow Project China, (China);
RSF-RWB	Reporters Without Borders International, Paris (France);
SAR	Scholars At Risk, New York (United States of America);
SCW	Save the Children and Women, Mumbai (India);
SD	Safeguard Defenders, Hong Kong (China, Hong Kong Special Administrative Region);
SERW	Social-Economic Rights Watch, (China);
SESH	Save Environment Save Humans, Thakurli (India) ;
SoCO	Society for Community Organization, Hong Kong (China, Hong Kong Special Administrative Region);
STPI	Society for Threatened Peoples International, Goettingen (Germany);
Sures	SURES.ESTUDIOS Y DEFENSE EN DERECHOS HUMANOS, Caracas (Bolivarian Republic of Venezuela);
TAG-NY	Treatment Action Group, New York (United States of America);
TRP	The Rights Practice, London (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
UHRMV	The Committee to Monitor Violations of the Universal Human Rights, Sapporo City Hokkaido (Japan);
UNJC	National Union of Jurists of Cuba, La Habana (Cuba);
WBO	World Barua Organization, Geneva (Switzerland);
Xiaowaves	Xiaowaves, Hong Kong (China, Hong Kong Special Administrative Region).

Joint submissions:

JS1	Joint submission 1 submitted by: Women's Rights Monitor (WRM) The Anti-Discrimination Legal Aid Group (ADLA) The Network of Chinese Human Rights Defenders (CHRD);
JS2	Joint submission 2 submitted by: International Federation for Human Rights (FIDH) Taiwan Association for Human Rights (TAHR);
JS3	Joint submission 3 submitted by: COORDINADORA DE LAS ORGANIZACIONES INDÍGENAS DE LA CUENCA AMAZÓNICA (COICA) Derecho, Ambiente y Recursos Naturales (DAR) Asociación Ambiente y Sociedad (AAS) Centro de Estudios para el Desarrollo Laboral y Agrario (CEDLA) CONECTAS Direitos Humanos;
JS4	Joint submission 4 submitted by: Globalization Monitor (GM), Hong Kong Confederation of Trade Unions (HKCTU), Labour Action China (LAC), Worker Empowerment (WE);
JS5	Joint submission 5 submitted by: Centre for Comparative and Public Law, Faculty of Law, University of Hong Kong, Hong Kong Human Rights Monitor, Hong Kong Unison;

- JS6 **Joint submission 6 submitted by:** PEN Hong Kong, PEN International, PEN Canada, University of Hong Kong Centre for Comparative and Public Law, University of Toronto Faculty of Law International Human Rights Program;
- JS7 **Joint submission 7 submitted by:** Religious Freedom in China a cause of concern, Soteria International, Association on Study of Religion and Human Rights (TASRRH);
- JS8 **Joint submission 8 submitted by:** China Human Rights Lawyers Concern Group (CHRLCG), Hong Kong Alliance in Support of Patriotic Democratic Movements in China (HKA), Hong Kong Confederation of Trade Unions (HKCTU), Justice and Peace Commission of the Hong Kong Catholic Diocese (HKJP), Labour Action China (LAC);
- JS9 **Joint submission 9 submitted by:** Hong Kong UPR Coalition (HKUPR Coalition) including, Civil Human Rights Front, Disabilities CV, Hong Kong Watch, Justice Centre Hong Kong, Les Corner Empowerment Association, PEN Hong Kong, Pink Alliance, Planet Ally, The Hong Kong Society for Asylum-Seekers and Refugees;
- JS10 **Joint submission 10 submitted by:** Coalicion Peru, Federación Provincial de Mujeres de Cotabambas (FEPROMUC); Frente de Defensa de los Intereses y Desarrollo de la Provincia de Cotabambas, Federación Nacional de Trabajadores Mineros; Metalúrgicos y Siderúrgicos del Perú (FNTMMSP); Asociación Pro Derechos Humanos (APRODEH); Centro de Políticas Públicas y Derechos Humanos Perú EQUIDAD CooperAcción, Coordinadora Nacional de Derechos Humanos (CNDDHH); EarthRights International (ERI); Red Muqui, red de propuesta y acción (Muqui).
- JS11 **Joint submission 11 submitted by:** Coalicion Peru; Federación Nacional de Trabajadores Mineros, Metalúrgicos y Siderúrgicos del Perú (FNTMMSP); Asociación Pro Derechos Humanos (APRODEH); Centro de Políticas Públicas y Derechos Humanos Perú (EQUIDAD); CooperAcción; Coordinadora Nacional de Derechos Humanos (CNDDHH); EarthRights International (ERI); Red Muqui, red de propuesta y acción (Muqui).
- JS12 **Joint submission 12 submitted by:** International Federation for Human Rights, Centro de Derechos Económicos y Sociales, Ecuador (CDES); Centro de Documentación Información, Bolivia (CEDIB); Acción Solidaria para el Desarrollo, Peru (CooperAcción); Fundación Ambiente y Recursos Naturales, Argentina (FARN); Centro de Políticas Públicas y Derechos Humanos, Peru (EQUIDAD); Acción Ecológica, Ecuador; Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Bolivia (APDHB); Asociación Pro Derechos Humanos, Peru (APRODEH); La Comunidad Amazónica de Acción Social Cordillera del Cóndor Mirador, Ecuador (CASCOMI); Comisión Ecuménica de Derechos Humanos, Ecuador (CEDHU); Central de Comunidades Indígenas Tacana II Río Madre de Dios, Bolivia (CITRMD); Coordinadora Nacional de Derechos Humanos, Peru (CNDDHH); EarthRights International (ERI); Federación Provincial de Mujeres de Cotabambas, Peru (FEPROMUC); Frente de Defensa de los Intereses y Desarrollo de la Provincia de Cotabambas, Perú; Federación Nacional de Trabajadores Mineros, Metalúrgicos y Siderúrgicos del Perú (FNTMMSP); Fórum Teles Pires, Brazil (FTP); Pueblos Shuar Arutam, Ecuador (PSHA); Red Muqui, Red de Propuesta y Acción, Peru; Red Eclesial Panamazónica, Ecuador (REPAM).
- JS13 **Joint submission 13 submitted by:** Central de Comunidades Indígenas Tacana II Río Madre de Dios (CITRMD); Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Bolivia (APDHB);

JS14

Centro de Documentación e Información Bolivia (CEDIB).
Joint submission 14 submitted by: Asociación Cubana de las Naciones Unidas (ACNU); Asociación Cubana de Esperanto; Asociación Cubana de Limitados Físico-Motores; Asociación Cubana de Producción Animal; Asociación Cubana de Técnicos Agrícolas y Forestales; Asociación de Bomberos Voluntarios de Cuba; Asociación de Pedagogos de Cuba; Asociación de Técnicos Azucareros de Cuba; Asociación Espiritista Kardeciana Cruzada Quisicuba; Asociación Hermanos Saiz; Asociación Médica del Caribe; Asociación Nacional de Economistas y Contadores; Asociación Nacional de Sordos de Cuba; Asociación Nacional del Ciego; Brigadas Técnicas Juveniles; Central de Trabajadores de Cuba; Centro de Estudios sobre Juventud; Centro de Intercambio y Referencia Iniciativa Comunitaria; Centro de Investigación de la Economía Mundial; Centro Félix Varela; Centro Oscar Arnulfo Romero; Consejo de Iglesias de Cuba; Federación Cubana de Actividades Subacuáticas; Federación Cubana del Deporte Canino; Federación de Mujeres Cubanas; Fundación “Antonio Núñez Jiménez” de la Naturaleza y el Hombre Fundación “Fernando Ortiz”; Fundación “Nicolás Guillén”; Fundación del Nuevo Cine Latinoamericano; Movimiento Cubano por la Paz y la Soberanía de los Pueblos Sociedad Civil Patrimonio Comunidad y Medio Ambiente; Sociedad Cubana de Alergología; Sociedad Cubana de Anatomía Patológica; Sociedad Cubana de Anestesiología y Reanimación; Sociedad Cubana de Angiología y Cirugía Vasculard Sociedad Cubana de Antropología Biológica; Sociedad Cubana de Aterosclerosis Sociedad Cubana de Bioingeniería; Sociedad Cubana de Cardiología Sociedad Cubana de Ciencias Farmacéuticas; Sociedad Cubana de Ciencias Fisiológicas; Sociedad Cubana de Ciencias Morfológicas; Sociedad Cubana de Cirugía; Sociedad Cubana de Cirugía Endoscópica; Sociedad Cubana de Cirugía Maxilo-Facial; Sociedad Cubana de Cirugía Pediátrica; Sociedad Cubana de Cirugía Plástica y Caumatología; Sociedad Cubana de Coloproctología; Sociedad Cubana de Dermatología; Sociedad Cubana de Educadores en Ciencias de la Salud Sociedad Cubana de Endocrinología y Enfermedades Metabólicas; Sociedad Cubana de Enfermería; Sociedad Cubana de Estomatología; Sociedad Cubana de Estudios Ortodóncicos; Sociedad Cubana de Farmacología; Sociedad Cubana de Gastroenterología; Sociedad Cubana de Geología; Sociedad Cubana de Gerontología; Sociedad Cubana de Hematología; Sociedad Cubana de Higiene y Epidemiología; Sociedad Cubana de Historia de la Medicina; Sociedad Cubana de Imagenología; Sociedad Cubana de Informática Médica; Sociedad Cubana de Inmunología; Sociedad Cubana de Investigaciones Filosóficas; Sociedad Cubana de Medicina Bioenergética y Naturalista; Sociedad Cubana de Medicina Familiar; Sociedad Cubana de Medicina Física y Rehabilitación; Sociedad Cubana de Medicina Intensiva y de Emergencia; Sociedad Cubana de Medicina Interna; Sociedad Cubana de Medicina Legal; Sociedad Cubana de Microbiología y Parasitología; Sociedad Cubana de Nefrología; Sociedad Cubana de Neumología; Sociedad Cubana de Neurociencias; Sociedad; Cubana de Neurología y Neurocirugía; Sociedad Cubana de Nutrición Clínica; Sociedad Cubana de Obstetricia y Ginecología; Sociedad Cubana de Oftalmología; Sociedad Cubana de Oncología y Radiobiología; Sociedad Cubana de Ortopedia y Traumatología; Sociedad Cubana de Otorrinolaringología; Sociedad Cubana de Patología Clínica; Sociedad Cubana de Pediatría; Sociedad Cubana de Periodontología; Sociedad

- Cubana de Prótesis Estomatológica; Sociedad Cubana de Psicología de la Salud; Sociedad Cubana de Psiquiatría; Sociedad Cubana de Reumatología; Sociedad Cubana de Salud Pública; Sociedad Cubana de Sociedad Cubana de Retinosis Pigmentaria; Sociedad Cubana de Toxicología; Sociedad Cubana de Trabajadores Sociales de la Salud; Sociedad Cubana de Urología; Sociedad Cubana para el Estudio Multidisciplinario de la Sexualidad; Sociedad Cubana para la Promoción de las Fuentes Renovables de Energía y el respeto ambiental; (CUBASOLAR); Sociedad Cultural José Martí; Sociedad Económica Amigos del País; Sociedad Meteorológica de Cuba; Sociedad Nacional de la Cruz Roja Cubana; Unión Árabe de Cuba; Unión de Escritores y Artistas de Cuba; Unión de Periodistas de Cuba; Unión Nacional de Arquitectos e Ingenieros de la Construcción de Cuba; Unión de Informáticos de Cuba; Unión Nacional de Juristas de Cuba;
- JS15 **Joint submission 15 submitted by:** Beijing NGO Association for International Exchanges, (China) and Red Cross Society of China Beijing Branch, (China);
- JS16 **Joint submission 16 submitted by:** Coalition for Advancing SOGIE Equality, (Switzerland);
- JS17 **Joint submission 17 submitted by:** Coordination des Associations et des Particuliers pour la Liberté de Conscience (CAP LC); Center for Studies on New Religions (CESNUR); European Interreligious Forum for Religious Freedom (EIFRF); European Federation for Freedom of Belief (FOB); International Observatory of Religious Liberty of Refugees (ORLIR);
- JS18 **Joint submission 18 submitted by:** Centro de Derechos Económicos y Sociales (CDES); La Comunidad Amazónica de Acción Social Cordillera del Cóndor Mirador: (CASCOMI); Pueblos Shuar Arutam (PSHA); Red Eclesial Panamazónica (REPAM); Coalición de sociedad civil sobre derechos humanos y empresas chinas en Ecuador;
- JS19 **Joint submission 19 submitted by:** CIVICUS- World Alliance for Citizen Participation; Asian Human Rights Commission (AHRC);
- JS20 **Joint submission 20 submitted by:** Asociación Pro Derechos Humanos (APRODEH); Centro de Políticas Públicas y Derechos Humanos (EQUIDAD); CooperAcción; Coordinadora Nacional de Derechos Humanos (CNDDHH); EarthRights Internacional (ERI); and Red Muqui, red de propuesta y acción (Muqui);
- JS21 **Joint submission 21 submitted by:** China Organ Harvest Research Center (COHRC); Human Rights Law Foundation (HRLF); International Coalition to End Transplant Abuse in China (ETAC);
- JS22 **Joint submission 22 submitted by:** Fundación Ambiente y Recursos Naturales (FARN); Fundación para el Desarrollo de Políticas Sustentables (FUNDEPS); Fundación Banco de Bosques; Movimiento Patagonia Libre;
- JS23 **Joint submission 23 submitted by:** Free Tibet Gu; Chu Sum; Tibet Watch;
- JS24 **Joint submission 24 submitted by:** Harm Reduction International (HRI) and the International Network of People who Use Drugs (INPUD);
- JS25 **Joint submission 25 submitted by:** International Federation for Human Rights (FIDH), (France); and International Campaign for Tibet, (USA);
- JS26 **Joint submission 26 submitted by:** International Service for Human Rights (ISHR), (Switzerland); and The Committee to Protect Journalists;
- JS27 **Joint submission 27 submitted by:** International Service for Human Rights (ISHR), (Switzerland); and Mekong Legal

	Network;
JS28	Joint submission 28 submitted by: Japan Society for History Textbook Reform, (Japan); Veteran's voices memorial project; Society for the Dissemination of Historical Fact; Society of Volunteers to Correct the False Story about Comfort Women; Society to Pass-down the Real History to the Next Generation; Meeting in Hokkaido aiming at a solution of a forgery problem of the Japanese military "comfort women"; and Japan association for fostering the seeds of historical truth;
JS29	Joint submission 29 submitted by: Lawyers for Lawyers; and Lawyers Rights Watch Canada;
JS30	Joint submission 30 submitted by: Law and Accountability Project; Legal Rights Education Initiative; and The Network of Chinese Human Rights Defenders (CHRD);
JS31	Joint submission 31 submitted by: Labor Education Initiative (LEI); Children's Rights Project; and The Network of Chinese Human Rights Defenders (CHRD);
JS32	Joint submission 32 submitted by: Center for Studies on Freedom of Religion Belief and Conscience (LIREC); and Association for the Defense of Human Rights and Religious Freedom (ADHRRF);
JS33	Joint submission 33 submitted by: Omnium des Libertés, (Republic of Korea); and Canaan Human Rights, (Republic of Korea);
JS34	Joint submission 34 submitted by: The Network of Chinese Human Rights Defenders (CHRD); and Rights Defence Network (RDN), (China);
JS35	Joint submission 35 submitted by: Tibet Advocacy Coalition (TAG); and International Tibet Network (ITN);
JS36	Joint submission 36 submitted by: All-China Women's Federation, (China) and Chinese Women's Research Society, (China);
JS37	Joint submission 37 submitted by: Civil Society Monitor on Basic-Level Elections; and The Network of Chinese Human Rights Defenders;
JS38	Joint submission 38 submitted by: FIAN International; Kesatuan Nelayan Tradisional Indonesia/Indonesian; Traditional Fishermen Association (KNTI), Jaringan Advokasi Tambang/Mining Advocacy Network (JATAM), Yayasan Suara Nurani Minaesa (YSNM); People's Movement Against Port (PMAPC), National Fisheries Solidarity (NAFSO), and Franciscans International (FI);
JS39	Joint submission 39 submitted by: PEN International; Independent Chinese PEN Centre; PEN America; and PEN Tibet.

² The following abbreviations are used in UPR documents:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination;
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights;
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR;
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights;
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR;
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty;
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women;
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW;
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment;
OP-CAT	Optional Protocol to CAT;
CRC	Convention on the Rights of the Child;
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict;

OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography;
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure;
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families;
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities;
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD;
ICPPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.

- ³ For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.1, 186.2, 186.3, 186.4, 186.5, 186.6, 186.7, 186.8, 186.9, 186.10, 186.11, 186.12, 186.13, 186.14, 186.15, 186.16, 186.17, 186.18, 186.19, 186.20, 186.21, 186.22, 186.23, 186.24, 186.25, 186.26, 186.27, 186.28, 186.29, 186.30, 186.31, 186.32, 186.127, 186.61, 186.63, 186.64, 186.65, 186.60, 186.66, 186.67, 186.68, 186.69, 186.70, 186.71, 186.72, 186.73, 186.168.
- ⁴ CSW paras. 62 and 64. See also CWT p.4; .
- ⁵ JS35, para. 36.
- ⁶ CS page 8.
- ⁷ CAFIU. para. 7.
- ⁸ For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.50, 186.52, 186.53, 186.54, 186.45, 186.146.
- ⁹ AI. pages 2 and 3. See also IAHRE, para. 9; CPAPD. para. 2; JS14, para. 10; CIGD, paras. 2 – 12.
- ¹⁰ HRW, pp. 3 – 4. See also Xiaowaves. paras. 2, 4, and 7.
- ¹¹ For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.74, 186.75, 186.76, 186.84, 186.85, 186.89, 186.90, 186.174, 186.175, 186.198.
- ¹² JS16, paras. 5, 8, and 21.
- ¹³ HRW, p.1.
- ¹⁴ Rainbow China.
- ¹⁵ JS31, para. 5.
- ¹⁶ For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.148, 186.149, 186.248, 186.249, 186.250, 186.251, 186.252.
- ¹⁷ PWR, para. 2. See also SCW and LWU submissions, as well as UNJC, paras. 2-10.
- ¹⁸ JS28, para. 3.2.
- ¹⁹ SURES, page 1.
- ²⁰ ACEF. para. 4 and 6. See also CNIE paras. 8-9. See also FANJ, para. 2.
- ²¹ JS25, para. 3.
- ²² JS38, para. 5.
- ²³ AI. P. 7 and 8. See also JS39, paras. 5-11.
- ²⁴ JS27, pp. 3 and 8. See also MATA, para. 2.
- ²⁵ JS3, pp 7-8. See also JS3, paras. 12-19; JS10, para. 11; JS11, paras. 8- 16; JS12, paras. 16-24; JS13, paras. 4-6; JS18, paras 5, 41 and 43; JS20, paras. 33-34; JS22, paras. 6 -11.
- ²⁶ JS13, paras. 4-6.
- ²⁷ For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.239, 186.240.
- ²⁸ AI, p.7. See also CPAPD. para. 7.
- ²⁹ For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.49, 186.51, 186.55, 186.56, 186.62, 186.107, 186.108, 186.109, 186.110, 186.111, 186.112, 186.113, 186.114, 186.115, 186.116, 186.117, 186.118, 186.119, 186.120, 186.121, 186.122, 186.123, 186.128.
- ³⁰ JS24, para. 4.
- ³¹ ICAN, p.1.
- ³² SD paras. 8 and 12.
- ³³ TRP, paras 8, 13, 21, 26 and 30.
- ³⁴ LSEW, pp 4-5.
- ³⁵ JS2, paras. 5 and 7-8. See also SAR, para. 3.
- ³⁶ AI, p.3.
- ³⁷ HRW, page 1.
- ³⁸ SERW. para 5 and 6.
- ³⁹ JS 21, p. 4. See also UHRMV, pp. 1-2.
- ⁴⁰ For relevant recommendations, see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.124, 186.125, 186.126, 186.129, 186.130, 186.131, 186.132, 186.133.
- ⁴¹ NUJC, para 5.
- ⁴² HRWF. P. 24. See also DHF, paras. 26-27.
- ⁴³ CHRLCG. para. 1 and 8.
- ⁴⁴ JS34, paras. 1, 2, 7, and 37. See also HK Alliance, para 7.
- ⁴⁵ CLS. page 5.
- ⁴⁶ JS29, paras. 10, 12, and 25. See also ACLA. para. 7.

- 47 IAHRL China. paras. 2 and 6.
- 48 BHRC. para. 9. See also FLD, paras 17 and 18.
- 49 ACYF, para. 2.
- 50 JS8, paras. 2-4.
- 51 For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add. 1, paras. 186.136, 186.137, 186.138, 186.139, 186.140, 186.141, 186.142, 186.143, 186.144, 186.145, 186.147, 186.150, 186.151, 186.152, 186.153, 186.154, 186.155, 186.156, 186.157, 186.158, 186.159, 186.160, 186.161, 186.162, 186.163, 186.164, 186.165, 186.166, 186.167, 186.169, 186.170, 186.172, 186.173.
- 52 HRIC, para. 14.
- 53 ADF International. paras. 1, 4, 10 and 22, and 25. ECLJ. para. 2. See also HKJPC, para 5.
- 54 ECLJ. para. 4. See also WBO, p.1.
- 55 JS17, paras. 3.3, and 4.3.1. See also CRCCA, paras 9-10, CHNK part. 2, HRWF. page 1, 2, 23, and 24, JS33, 10.2.
- 56 CSW. para. 5, 6, and 14. See also CRCCA. paras. 9-10.
- 57 JS32, para. 10.1. See also CHNK. part. 2, HRWF. pp 1- 2 and 23-24; JS7, para. 1.4; JS17, para. 11.2.
- 58 JS33, para. 4. See also JS19, paras. 2.3, LAC, paras. 35-36, and JS39, paras. 2-5.
- 59 JS2, paras. 14-15. See also CWT, para. 4.
- 60 JS26, part 3. para. 2.
- 61 AN. para. 8 and 22.
- 62 FLD, para 12. See also CIDF para. 15.
- 63 HRRRI, p. 2. RWB, p. 2.
- 64 JS4, paras. 9 and 12.
- 65 JS8, para. 2.
- 66 JS37, para. 2.
- 67 For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.96, 186.97, 186.98.
- 68 JS31, para. 1 and Recommendations.
- 69 JS36, page 1.
- 70 For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.135.
- 71 HRW, pp. 3-4.
- 72 AN. para. 9, 21, and 22.
- 73 For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.176, 186.177, 186.178, 186.179.
- 74 ACFTU. para. 10. See also JS4, para 46.
- 75 CHRHS, CASS. para. 13, 14, and 15. See also BZMWLARC. para. 7.
- 76 JS4, para 16.
- 77 LAC, paras 29 and 37.
- 78 HKCTU, para 37.
- 79 For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.180, 186.181, 186.182, 186.186, 186.187.
- 80 JS15. paras. 10 - 11. See also CCCS. para. 3.
- 81 ACFTU. para. 11.
- 82 JS31, para. 17.
- 83 For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.188, 186.189, 186.190, 186.191, 186.192, 186.195.
- 84 Fundavivienda, para. 9. See also CFP. para. 11.
- 85 For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.199, 186.200, 186.201, 186.202, 186.203, 186.204.
- 86 SESH. para. D. See also CHINAFPA, para. 2.
- 87 TAG-NY. para. 13, 24 and 25.
- 88 Leitner Center, p. 8.
- 89 CFP. para 11, 12, 14, and 15.
- 90 CS. part. C.
- 91 HIA, para. 3.
- 92 For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.39, 186.40, 186.41, 186.42, 186.43, 186.44, 186.45, 186.46, 186.48, 186.205, 186.206, 186.207, 186.208, 186.209, 186.210, 186.211, 186.212, 186.213, 186.214, 186.215, 186.216, 186.217, 186.218.
- 93 IAHRE. para. 1, 2 and 15.
- 94 CSHRS. para. 7 and 8.
- 95 For relevant recommendations see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.91, 186.92, 186.93, 186.94, 186.95, 186.99, 186.171.
- 96 SCW, para 3. See also FMC, paras. 1-21.
- 97 CWDF. para. 11.
- 98 JS1, paras. 7, 13, 19, 24 and 26.
- 99 JS36, para. 9. See also LWU, para. 12.
- 100 JS37, para. 6 and 7.

- ¹⁰¹ For relevant recommendations, see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.77, 186.78, 186.79, 186.80, 186.81, 186.82, 186.83, 186.86, 186.87, 186.101, 186.104, 186.134.
- ¹⁰² GIEACPC, paras. 1.1 and 2.
- ¹⁰³ BCLARC. para. 10 and 11. See also HRWC, p.1.
- ¹⁰⁴ CPAPD. para. 4.
- ¹⁰⁵ JS31, para. 2, 3, 7, 16, and 21.
- ¹⁰⁶ For relevant recommendations, see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.100, 186.102, 186.103, 186.105, 186.106.
- ¹⁰⁷ LWU, para. 7.
- ¹⁰⁸ BDPF. para. 8. See also CDPF. paras. 12 and 13.
- ¹⁰⁹ CFHRD. para. 8 and 9.
- ¹¹⁰ For relevant recommendations, see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.196, 186.197, 186.219, 186.220, 186.221, 186.222, 186.223, 186.224, 186.225, 186.226, 186.228, 186.229, 186.230, 186.231, 186.232, 186.233, 186.234, 186.235, 186.236, 186.237, 186.238.
- ¹¹¹ STPI, part 4. See also ACFD. paras. 2 and 3-2; CUAES. paras. 7.1 and 7.2.
- ¹¹² JS35, paras. 5, 11, 15, and 18. See also AI. pp. 6 and 8.
- ¹¹³ JS35, para. 5. See also CAPDTC, paras. 12 and 13; and CTRC, para. 15.
- ¹¹⁴ CTC, page 5. See also Cemafee2018, paras.3-8; JS23, part 2.20.
- ¹¹⁵ CEMAEE. para. 7 and 8.
- ¹¹⁶ HRW, page 1. See also AACGCJ, paras. 17-18.
- ¹¹⁷ CS. part E.
- ¹¹⁸ For relevant recommendations, see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.241, 186.242, 186.243.
- ¹¹⁹ BZWM. para. 7.
- ¹²⁰ JS4, paras. 47 and 48. See also CFP. paras. 4 and 13.
- ¹²¹ JS31, paras. 3 and 8.
- ¹²² CHNK. part 1.1.1.
- ¹²³ For relevant recommendations, see A/HRC/25/5/Add.1, paras. 186.33, 186.34, 186.35, 186.36, 186.37, 186.38, 186.58, 186.59.
- ¹²⁴ JS5, para. 15. See also HKUL. para.2.
- ¹²⁵ CHRF. part 1.
- ¹²⁶ SoCO, page 5 and 6.
- ¹²⁷ JS6, paras. 7,10, 11, 17.
- ¹²⁸ JS9, para. 53.
- ¹²⁹ PFL, para. 2.4.
- ¹³⁰ HIA, para. 7.
- ¹³¹ JS9, para. 70.
- ¹³² GIEACPC, para. 3.1.
- ¹³³ JS4, para. 49.
- ¹³⁴ JS9, paras. 87 and 90.
- ¹³⁵ JS9, paras. 26, 50, 75 and 96.
- ¹³⁶ NMA, page 3, 5, 7, 9 and 10.